

إمطانس شحادة*

أنمط التصويت في إسرائيل وتحولات المجتمع الإسرائيلي: انتخابات ٢٠١٣ نموذجًا

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أنمط التصويت لدى المجتمع اليهودي في إسرائيل في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وتدّعي أن نتائج الانتخابات تعكس نموًا في توافق سياسي نيوصهيوني (أي صهيونية محافظة)، في عدّة مسائل، هي: هوية دولة إسرائيل ووظيفتها، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية، والنظام الاقتصادي في إسرائيل، من جهة، وبرزت تصدعات جديدة تدور على مكانة الأحزاب الدينية المتمزّمة، وموضوع اقتسام العقب (أمنيًا واقتصاديًا)، من جهة أخرى. ففي حين يُفسّر التوافق النيوصهيوني الجديد استمرار انتصار حُكم معسكر اليمين ويمين الوسط في إسرائيل في العقد الأخير واستقراره، يُفسّر التصدع الجديد التغيرات في قوّة الأحزاب داخل معسكر اليمين ويمين الوسط، وانتقال الأصوات داخل هذا المعسكر. وستستعين الدراسة بثلاث أدوات بحث تحليلية بغية توضيح هذه الادعاءات وتدعيمها.

* أكاديمي وباحث فلسطيني ومنسق مشروع دراسات إسرائيل في مركز مدى الكرمل - حيفا.

مقدمة

في إسرائيل المعهد الإسرائيلي للديمقراطية^(١)، وثالثتها تتعمق في تحليل أوجه الشبهه والاختلاف بين مواقف ناخبي الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية في هذه المحاور من الانتخابات الأخيرة (عام ٢٠١٣).

وفي البداية نعرض الإطار التحليلي لهذه الدراسة، ثمّ نتقل إلى بحث البرامج السياسية للأحزاب، وبعد ذلك ننظر في التحولات التي عرفتها مواقف المجتمع الإسرائيلي، ثمّ ننظر - في شيء من التوسع - في انتخابات ٢٠١٣.

”

حين يُفسّر التوافق النيوصهيوني الجديد استمرار انتصار حُكم معسكر اليمين ويمين الوسط في إسرائيل في العقد الأخير واستقراره، يُفسّر التصدع الجديد التغييرات في قوّة الأحزاب داخل معسكر اليمين ويمين الوسط، وانتقال الأصوات داخل هذا المعسكر.

”

ولادة إجماع سياسي جديد:
تجدد الصهيونية

طرح عدد من علماء الاجتماع المتخصصين بدراسة المجتمع الإسرائيلي إطاراً تحليلياً يعتمد على فرضيات مقارنة الصراع بين المجموعات الإثنية الطبقية وفقاً لبيلد وشافير (عام ٢٠٠٥)، أو الثقافية الطبقية وفقاً لرام (عام ٢٠٠٥ أيضاً)؛ بغية تحليل التحولات السياسية في إسرائيل في بداية تسعينيات القرن العشرين. ووفقاً لهذا الطرح، احتدم الصراع في هذه الفترة على طابع إسرائيل ومستقبلها، بين النُخب التقليدية المسيطرة تاريخياً (الطبقات الوسطى والعليا وأغليبتها من الفئات الغربية الإشكنازية) من جهة، وبين التيار الديني الاستيطاني وفئات اليهود الشرقيين الذين يشكلون الطبقات الضعيفة، من جهة أخرى.

جرت انتخابات الكنيست التاسعة عشرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قبل موعدها المقرر في نهاية هذا العام، بعد قرار اتخذه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، متمثل بإجراء انتخابات مبكرة بسبب الخلاف داخل مرّكبات الحكومة في اقتراح نتنياهو ووزير المالية إجراء تقليص كبير بشأن ميزانية الدولة في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤.

لم تغير نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة كثيراً في موازين القوى بين المعسكرات السياسية، وحافظت على تفوّق معسكر اليمين وقدرته على تركيب ائتلاف حكومي بالشراكة مع أحزاب اليمين المتطرف ويمين الوسط، على الرغم من تراجع عدد مقاعد حزب الليكود. ويعكس التوافق الجديد تغييرات في الهوية الإسرائيلية والمواقف السياسية في المجتمع الإسرائيلي، حصلت في العقد الأخيرين، وفي برامج الأحزاب المركزية، خاصة بعد إخفاق مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ واندلاع انتفاضة الأقصى. ويضع التوافق السياسي النيوصهيوني المتجدد عراقيل إضافية أمام حلّ القضية الفلسطينية، ويرسّخ خيار تثبيت الوضع القائم إسرائيلياً.

أمّا التصدع الجديد الذي برز في الأعوام الأخيرة وخصوصاً بعد حركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي في صيف ٢٠١١، فهو يتمحور أساساً حول رفض الطبقات الوسطى استمرار تحمّل عبء الخدمة الأمنية والاقتصادية في المجتمع الإسرائيلي. ففي حين يُفسّر التوافق النيوصهيوني الجديد استمرار انتصار حُكم معسكر اليمين ويمين الوسط في إسرائيل في العقد الأخير واستقراره، يُفسّر التصدع الجديد التغييرات في قوّة الأحزاب داخل معسكر اليمين ويمين الوسط، وانتقال الأصوات داخل هذا المعسكر.

وستستعين هذه الدراسة بثلاث أدوات بحث تحليلية بغية توضيح هذه الادعاءات وتدعيمها؛ تتناول أولاً تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الرئيسية في الانتخابات الأخيرة في محاور تعكس التوافق والتصدع المقترحين، وتتابع ثانيها تحليل مواقف المجتمع الإسرائيلي من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠١٣ في المحاور المقترحة (في سبع حملات انتخابية)، كما جاءت في استطلاعات رأي عامٍ يُجريها قبيل كلّ انتخابات

١ تُعدّ تلك الاستطلاعات من أهمّ الاستطلاعات الشاملة في إسرائيل؛ لرصد آراء الجمهور ومواقفه تجاه القضايا المركزية المتعلقة بالأجندة العامة في الدولة، وسير أغوار مرّكبات الهوية الجمعية للمواطنين؛ ومن ذلك دراسة أنماط التصرف السياسي التي يُعدها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية قبيل كلّ انتخابات إسرائيلية، انظر في ذلك على الرابط:

<http://www.ines.tau.ac.il/elections.html>

الإسرائيلي إلى أزمة حقيقية وتصادم ما. لكنهم لم يتوقعوا أن تُنتج العلاقة الديالكتيكية لهذا الحراك والتنافس، خطاباً سياسياً واقتصادياً وثقافياً نيوصهيونياً جديداً في المجتمع الإسرائيلي، يجمع ما بين الأمرين، ويكون متأثراً بالثقافة العسكرية القائمة أصلاً في هذا المجتمع (Kim-merling ٢٠٠١)، وبانهيار عملية السلام (شاليف وليفي عام ٢٠٠٤)، وبتنامي مركزية الهوية والجوهر اليهودي لدولة إسرائيل في الثقافة السياسية السائدة (روحانا وسلطاني عام ٢٠٠٣، وروحانا عام ٢٠٠٥). كما قفزت الأطر التحليلية المطروحة بشأن التناقضات البنوية القائمة في النظام الإسرائيلي التي وضحتها عزمي بشارة (عام ٢٠٠٦) إلى العلاقة بين الدين والدولة، والتناقض بين الطبيعة الكولونيالية والديمقراطية، وثقافة الاستيطان، والعلاقة بين الأمة والدين والمواطنة^(٣)، ولم تُعزَّج حاجة المشروع الصهيوني والمجتمع إلى إجماع سياسي يهودي يحافظ على وحدة المجتمع والدولة قدرًا كافيًا من الأهمية.

وعلى خلاف الأطر المذكورة في الأدبيات الإسرائيلية، ترى هذه الدراسة أن الحاجة إلى الحفاظ على سقف أدنى من الإجماع في المجتمع الإسرائيلي - على الرغم من وجود تناقضات في مصالح الفئات المختلفة - أدت إلى ولادة تيار نيوصهيوني يجمع ما بين الفكر الاقتصادي الليبرالي والتشديد على طبيعة الدولة، بوصفها دولةً يهوديةً، وعلى تعزيز المواطنة الإثنية اليهودية، واستمرار استعمار الأراضي الفلسطينية.

يُمكن الادعاء أن هذا التيار اقترح صيغةً لنظام "جمهوراني" جديد في إسرائيل، مبنياً على الجامع اليهودي الصهيوني الجديد بدلاً من الصهيوني التقليدي الذي اقترحه حزب العمل التاريخي، وأنه يشدّد على القواسم اليهودية المشتركة للمجتمع الإسرائيلي، ويوافق على إبقاء جزء كبير من الاستعمار الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في القدس، من دون أن يعارض مبدأ إقامة دولة فلسطينية معارضةً مطلقاً، بالتوازي مع تعزيز الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، حتى لو كان ذلك بمفهوم الصهيونية العلمانية، وأنه يسعى للحفاظ على الأغلبية اليهودية في الدولة. كما يُمكن الادعاء أن البصمات

فقد أرادت تلك النُخب اللحاق بركب العولمة الاقتصادية، والاندماج في الاقتصاد العالمي والمنظومة العالمية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حتى تحافظ على قيادتها للمجتمع الإسرائيلي وتجنّب الثمار الاقتصادية والمالية، وأدرت أن تحقيق ذلك يتطلب دفع ثمن للمنظومة الدولية بصيغة إنهاء الاحتلال (شافير وبيلد عام ٢٠٠٥، ورام عام ٢٠٠٥، وبن بورات عام ٢٠٠٦). وفي المقابل، ساد اقتناع لدى مجموعة اليهود الشرقيين والتيار الديني الاستيطاني مفاده أن تعزيز المواطنة الإثنية، والتشديد على الطابع اليهودي للدولة، يمكنهما أن يساهما في تحسين مكانتها في سياق المواطنة المتعدّدة والمركّبة في إسرائيل؛ لذلك حاول أفراد تلك المجموعة عرض خطاب ورؤية مغايرين لمستقبل إسرائيل، وعارضوا إنهاء الاحتلال.

طالب التيار الأول، وهو التيار الليبرالي السياسي (وفق تسمية الأدبيات الإسرائيلية)، بتنازل دولة إسرائيل عن قسم كبير من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وبلبرلة المواطنة، وبتغيير النظام الاقتصادي. وادعى أن هذا التحول من شأنه أن يوجد لإسرائيل شرعيةً إقليميةً وعالميةً، ويسهّل انضمامها إلى الاقتصاد العالمي، ويفتح أسواقاً جديدةً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار النظام الليبرالي، من دون التطرق إلى التناقضات البنوية في الديمقراطية الإسرائيلية، أو المطالبة بالتعامل معها؛ إذ يكتفي هذا التيار بتغيير السياسات (بيلد وشافير عام ١٩٩٩ ثم عام ٢٠٠٥، ورام عام ٢٠٠٥، وبن بورت عام ٢٠٠٦، وفيلك عام ٢٠٠٤، وشاليف عام ٢٠٠٤، وغوتوين عام ٢٠٠٣). وقد كانت ترجمة هذه الأفكار منذ عام ١٩٩٢ من خلال البرامج السياسية لأحزاب اليسار الصهيونية؛ مثل حزب العمل، وحزب ميرتس.

مقابل تنامي "الخطاب الليبرالي"، بدأ ينمو خطاب محافظ جديد لدى بعض النُخب الإسرائيلية، لا يدعو إلى عدم التنازل عن الأراضي المحتلة فحسب، بل إلى تعميق الاستيطان وعدم تطبيع نظام دولة إسرائيل وصيغة المواطنة أيضاً، إلى حدّ أن هذا التيار طلب العودة إلى الجذور الصهيونية الحقيقية والمشارب الفكرية لهرتسل، وشدّد على الجذور اليهودية وخصائص "الشعب اليهودي"، ودعا إلى التشديد على الهوية الإثنية الجامعة، وإقامة دولة "غير طبيعية"، بطريقة متطرفة مؤكّدة لـ "يهودية الدولة" هدفاً جامعاً لكل اليهود (حزوني عام ١٩٩٨، ودورور عام ١٩٩٧، وغيبزون عام ٢٠٠٦). ويتمثّل هذا التيار منذ عام ١٩٩٦ بفئات مركزية داخل حزب الليكود والأحزاب الدينية الصهيونية.

توقّع باحثون في المجتمع الإسرائيلي (بيلد وشفير عام ٢٠٠٥، ورام عام ٢٠٠٥ أيضاً) أن يحتدّ التنافس بين هذه التيارات ليصل بالمجتمع

٢ انظر كتابه: من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، ٢٠٠٥).

المقابل، برز في الانتخابات الأخيرة تصدُّع جديد متعلق بعلاقة الدولة بالتيارات الدينية المتزمتة (الحريديم) ومكانتها في عملية اتخاذ القرار في إسرائيل، وموضوع إشراك الشرائح المتدينة في سوق العمل والخدمة العسكرية، أو ما يُسمى إسرائيليًا "اقتسام العبء".

وبالنسبة إلى تعريف هوية إسرائيل ووظائفها، نجد أنَّ الأحزاب الأساسية (الليكود، والعمل، ويوجد مستقبل، والبيت اليهودي، والقائمة - تسيبي ليفني)، تتفق في برامجها السياسية على تعريف إسرائيل الفائل إنها دولة يهودية، وعلى وظائفها المشتقة من هذا التعريف. فمثلًا يُعرَّف البيت اليهودي اليميني في مقدمة برنامجه السياسي دولة إسرائيل بأنها دولة اليهود وفقًا للوعد الإلهي الديني، وبأنها دولة يهودية تحتكم إلى نظام ديمقراطي. ويقول البيت اليهودي إنه "سوف يعمل على تكثيف الموروث والطابع اليهوديين للدولة وترسيخهما، ومحاربة كل من يعمل على تبديل تعريفها، أو تحويلها، إلى دولة "كل مواطنيها"^(٤).

ويحدد حزب الوسط العلماني يوجد مستقبل رؤيته تجاه هوية الدولة، فيقول: "نحن نُؤمن بأنَّ إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية بروح تصور أنبياء إسرائيل، ونؤمن بحقنا في العيش في دولة مع أغلبية يهودية تعيش في حدود آمنة وقابلة للدفاع عن نفسها"^(٥). ويقول أيضًا: "إنَّ من واجب دولة إسرائيل أن تكون مركزًا للشعب اليهودي وتتصرف كذلك، وأن تهتمَّ بكل يهودي ملاحق بسبب يهوديته في كل مكان على وجه الأرض"^(٦). أمَّا حزب الحركة بقيادة تسيبي ليفني، فهو يذكر في برنامجه الانتخابي أنَّ "الهدف السياسي الذي يسعى له الحزب هو ضمان إسرائيل بيتًا قوميًا للشعب اليهودي، ودولة ديمقراطية، وفقًا لروح وثيقة الاستقلال. ومن أجل ذلك يجب الحفاظ على أغلبية يهودية سكانية. ويكون ذلك من خلال السعي لتحقيق

الحزبية لهذا التيار انعكست على إقامة حزب كديما عام ٢٠٠٥^(٣)، ومن ثمَّ على تيارات الوسط الجديد، أو وسط اليمين؛ مثل حزب "يوجد مستقبل" و"القائمة".

ترى هذه الدراسة أنَّ الخطاب النيوصهيوني المحافظ تغلغل في مواقف المجتمع الإسرائيلي، وأنَّ هذه التحولات تُفسَّر جزءًا كبيرًا من التحولات السياسية والحزبية في إسرائيل في العقد الأخير، وتساعد على فهم نتائج الانتخابات الأخيرة، ومواقف المجتمع والحكومات الأخيرة أيضًا في القضية الفلسطينية، والسعي لفرض الوضع القائم على أنه حلٌّ متفقٌ عليه طويل الأمد. ومن ثمَّ ترى هذه الدراسة - على عكس الأطر التحليلية القائمة - أنَّ ما يُفسَّر نتائج الانتخابات الأخيرة هو التوافق السياسي، وليس التصدع. فالتوافق هو الذي يُفسَّر استمرار فوز معسكر اليمين ويمين الوسط في المجتمع الإسرائيلي. في حين يُفسَّر التصدع الجديد المتعلق بقشور إسقاطات الجوهر اليهودي للدولة انتقالًا المصوتين داخل معسكر اليمين ويمين الوسط في الانتخابات الأخيرة.

وسوف نتابع في الفقرات التالية إشارات للتوافق والتصدع الجديدين في البرامج السياسية والانتخابية للأحزاب المركزية التي شاركت في الانتخابات الأخيرة؛ بغية تدعيم هذه الادعاءات. ومن ثمَّ نتابع انعكاس التوافق السياسي في مواقف المجتمع الإسرائيلي في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣، وبعد ذلك نستعرض مواقف مصوِّتي الأحزاب الرئيسة في الانتخابات الأخيرة بشأن التوافق والتصدع السياسيين الجديدين.

مواقف الأحزاب

أظهرت البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الرئيسة في الانتخابات الأخيرة وجود توافق وتقارب في عدَّة محاور أساسية تقليدية، من جهة، وخلافات في محاور جديدة، من جهة أخرى. فقد ظهر توافق في تعريف دولة إسرائيل وهويتها، ومحور القضية الفلسطينية والاستيطان، ومحور السياسات الاقتصادية. وتعدَّ هذه المحاور تاريخيًا ذات أهمية كبيرة في تحديد أنماط التصويت في الشارع الإسرائيلي، وفي تعريف موقع الأحزاب؛ ما بين يسار صهيوني ويمين قومي صهيوني (Arian and Shamir 1983, Shamir and Arian 1999). وفي

٣ أسَّسه رئيس الوزراء الأسبق أرئيل شارون، بعد انشقاقه عن حزب الليكود عام ٢٠٠٥، وبعد المعارضة الشديدة لخطة الانسحاب الأحادي الجانب من غزة داخل حزب الليكود. وقد ضمَّ حزب كديما، إضافةً إلى شخصيات مركزية من حزب الليكود، شخصيات مركزية أيضًا من حزب العمل؛ مثل، شمعون بيريز رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب العمل، وضمَّ شخصيات من أحزاب أخرى أيضًا.

٤ انظر في الموقع الرسمي لحزب البيت اليهودي، على الرابط:

<http://www.baityehudi.org.il/main/principles#1>

للتوسع، انظر: إيناس خطيب، "شخصيات في السياسة الإسرائيلية: نفتالي بينت (Naftali Bennett) رئيس حزب البيت اليهودي"، مدى الكرمل، نيسان/ أبريل ٢٠١٣، على الرابط: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/05/naftali_bennett-15.pdf

٥ انظر: "انتخابات ٢٠١٥"، الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل، على الرابط:

http://www.yeshatid.org.il/sites/atif/UserContent/files/matza_for_screen.pdf

للتوسع، انظر: إيناس خطيب، "شخصيات في السياسة الإسرائيلية: يائير لبيد (Yair Lapid) رئيس حزب 'يوجد مستقبل'"، مدى الكرمل، أيار/ مايو ٢٠١٣، على الرابط:

http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/05/Yair_Lapid.pdf

٦ "انتخابات ٢٠١٥".

أما طرح حزب يوجد مستقبل لحل القضية الفلسطينية، فلا يأتي بجديد يكسر الإجماع الإسرائيلي. وما يهم هذا الحزب هو ضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين؛ بهدف التوصل إلى حل يضمن وجود دولتين لشعبين، ومن خلاله يجري الحفاظ أيضًا على الكتل الاستيطانية الثلاث الكبرى (أريئيل، وغوش عتصيون، ومعلية أدوميم) ضمن سيادة دولة إسرائيل، ومنع حدوث شرخ بين إسرائيل وأبرز حلفائها (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا)^(١١). ووفقًا لبرنامج حزب يوجد مستقبل، فإن السلام هو الرد الوحيد الملائم للتهديد الديموغرافي، وللأطرايح السياسية ذات الخطورة الشديدة؛ مثل دولة "كل مواطنها" أو دولة "ثنائية القومية". وعند قراءة تفاصيل الحل الذي يقترحه حزب يوجد مستقبل، نجد أنه لا يقترح أي جديد، في سياق الحل المقبول، على إسرائيل^(١٢).

ولم تعرض رئيسة حزب القائمة - تسيبي لفني كذلك أي جديد في تصورهما لحل القضية الفلسطينية. وجل ما تطالب به هو "العودة إلى المفاوضات والسعي لحل سياسي مع السلطة الفلسطينية يضمن مصالح إسرائيل وشروطها، مع الحفاظ على الطابع والجوهر اليهوديين لدولة إسرائيل"^(١٣). وهي تعرض أهمية الحفاظ على علاقات إستراتيجية جيدة بالولايات المتحدة وأوروبا، من خلال إبقاء الاتصالات والتفاوض مع السلطة الفلسطينية.

إن ما تطرحه أحزاب الوسط (بخاصة القائمة ويوجد مستقبل) لا يختلف كثيرًا عن الطرح الرسمي لحزب الليكود وخطاب نتنياهو في بار إيلان عام ٢٠٠٩^(١٤)، ويختلف نسبيًا عن طرح حزب البيت اليهودي. لكن هذا التفاوت المتعلق بطبيعة الحل الأكثر ملاءمة لاحتلال إسرائيل المناطق الفلسطينية، لم يمنع هذه الأحزاب من المشاركة في الائتلاف الحكومي، ولم يصل إلى حد يجعل أي حزب من هذه الأحزاب قبول موقفه شرطًا على سائر الأحزاب في دخول الائتلاف الحكومي.

ثم إن ما يقترحه حزب العمل من حلول سلمية لا يختلف كثيرًا عن الحلول المطروحة من حزب الليكود وأحزاب يمين الوسط. والأمر الأبرز، في هذا السياق، هو أن رئيسة حزب العمل شيلي يчимوفيتش ابتعدت عن نقاش القضية الفلسطينية في الحملة الانتخابية، وفضلت التشديد على البعد الاقتصادي الاجتماعي، وتجاهلت الخوض في

تسوية تضمن دولتين لشعبين: دولة إسرائيل، والدولة الفلسطينية المحاذية لها^(١٥).

ويشدد حزب الليكود - بيتنو ورئيسه بنيامين نتيناهو، كذلك، على هوية إسرائيل المتمثلة بأنها دولة يهودية حتى أنه جعل هذا الأمر شرطًا أساسيًا في عملية التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكان الليكود الحزب الأول الذي أضاف تعريف إسرائيل القائل إنها دولة يهودية وديمقراطية إلى برنامجه الانتخابي عام ١٩٩٩^(١٦). ويعرف حزب العمل في برنامجه الانتخابي الأخير دولة إسرائيل بأنها دولة الشعب اليهودي أيضًا^(١٧). وهكذا يتضح التوافق بين الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية بشأن هوية دولة إسرائيل وتعريفها دولة يهودية، ويتضح كذلك أهمية الحفاظ على جوهرها اليهودي.

نجد، في محور المفاوضات مع الفلسطينيين ورؤية الأحزاب لحل القضية الفلسطينية، أن الأحزاب المركزية قريبة جدًا في رؤيتها لطبيعة الحل، على الرغم من بعض التفاوت في الموقف المعلن. في هذا السياق، قد يكون حزب البيت اليهودي هو الأوضح والأكثر صراحة في موقفه. فهو يرفض إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية حلًا للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويرى أن الحلول السياسية المطروحة لتسوية الصراع من خلال حل الدولتين، أو الحلول الأخرى المطالبة بضم منطقة "يهودا والسامرة" وسكانها إلى دولة إسرائيل، غير عملية، ومن شأنها تهديد مستقبل دولة إسرائيل^(١٨).

ووفقًا لبرنامج البيت اليهودي، تبرز المقولة "بين النهر والبحر هناك مكان لدولة إسرائيل فقط". ويرى هذا البرنامج أن الحل يجب أن يكون بحسب خطة التهدئة التي يقترحها بيت، والتي تشمل ضم مناطق "ج" مع سكانها إلى إسرائيل، وإقامة سلطة فلسطينية أو إدارة ذاتية في المناطق الفلسطينية الكثيفة السكان، من دون أن تكون دولة. ويعنى حزب البيت اليهودي عنايةً بالغة بدعم الاستيطان في كل أرض إسرائيل.

٧ للتوسع بشأن برنامج حزب القائمة وأطاريحه، انظر: إيناس خطيب، "شخصيات في السياسة الإسرائيلية: تسيبي ليفني"، مدى الكرمل، آذار/ مارس ٢٠١٥.

٨ عاطف أبو سيف ومهند مصطفى، "مشهد إسرائيل ومفاوضات السلام"، هنيدي غانم (محررة)، تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٢: المشهد الإسرائيلي (رام الله: مدار، ٢٠١١).

٩ انظر: الموقع الرسمي لشيلي يчимوفيتش، على الرابط: <http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/pdf/knesset19.pdf>

للتوسع، انظر: إيناس خطيب، "شخصيات في السياسة الإسرائيلية: شيلي يчимوفيتش Shelly Yachimovich"، مدى الكرمل، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، على الرابط: <http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/11/shelly-yachimovich.pdf>

١٠ انظر في الموقع الرسمي لحزب البيت اليهودي، على الرابط: <http://www.baityehudi.org.il>

١١ خطيب، "شخصيات في السياسة الإسرائيلية: ياتير لبيد.."

١٢ المرجع نفسه.

١٣ المرجع نفسه.

١٤ أبو سيف ومصطفى.

الطبقة الضعيفة في المجتمع من جهة أخرى^(١٧). ويرى أيضًا أن اقتصر النقاش الاقتصادي على طرفي الاستقطاب المُلخص في التوجه النيوليبرالي الذي يمثله حزب الليكود الحاكم والتوجه الاشتراكي التام الذي يمثله حزب العمل، ما هو إلا نقاش عقيم وغير مُجدٍ. وبناءً على ذلك، يجب اعتماد خطاب ثالث آخر يجمع بين الرأسمالية وإيجاد آليات تقي المجتمع بوجه عام، والفرد بوجه خاص، تبعات الحالة التنافسية الممكنة.

وفي المقابل، نجد أن حزب العمل وريسته يشددان على البعد الاقتصادي الاجتماعي، وعلى أهمية وجود دولة رفاة، من دون أن يلغى الحزب أهمية دور السوق الحرة والقطاع الخاص في العملية الاقتصادية. أي إن حزب العمل يعتمد أيضًا مبادئ "الطريق الثالثة" التي تدمج بين تدخل الدولة في الاقتصاد والاقتصاد الحر، مع تأكيد ما لأهمية دولة الرفاه في المشروع الصهيوني. وهو ما يجعل حزب العمل يختلف نسبيًا عن سائر الأحزاب الرئيسية، من دون أن يعرض رؤية اقتصادية مناقضة^(١٨).

تصدع جديد

بعد توضيح الميزات الرئيسية للتوافق السياسي القائم بين الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية، ننتقل إلى استعراض معالم التصدع الجديد الذي برز في الانتخابات الأخيرة، بخاصة بين حزب الليكود - بيتنو وسائر الأحزاب المتنافسة؛ مثل البيت اليهودي، ويوجد مستقبل، والقائمة، وهي الأحزاب التي شكّلت في ما بعد الحكومة الجديدة، وبين الليكود وحزب العمل أيضًا. ويرتبط ذلك التصدع بمكانة الأحزاب والفئات الحريدية في إسرائيل ومدى تأثيرها في إدارة الدولة واقتسام العباء والموارد.

في هذا السياق حصل تغيير عميق؛ إذ وضع حزب يهودي مستقبل، وحزب البيت اليهودي (وهو حزب متدين، لكنه ليس متزمتًا) وحزب القائمة، هدفًا واضحًا (أو شرطًا) متمثلًا بمنع إشراك أحزاب المتدينين في الحكومة، إضافةً إلى سنّ قانون يُلزم الشباب المتدينين الخدمة العسكرية ويعمل على دمجهم في أسواق العمل، وتقليص الدعم الحكومي ومخصصات المدارس الدينية. وبهذا أرادت تلك الأحزاب تقليص التأثير السياسي للمجتمع الحريدي من منطلق رؤية ملخصها أن الدولة باتت قوية بما فيه الكافية لفرض ذلك التأثير، وأن الطبقات الوسطى، بما فيها تيار الصهيونية المتدينة الذي يمثله حزب البيت اليهودي، سئمت

الفروق السياسية بين حزب الليكود وكديما. وما زال الطرح الأساسي للحزب، ووفقًا للبرنامج الانتخابي، يتركز في حلّ دولتين قوميتين، مع إبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة، وتبادل الأراضي وإبقاء السيادة الإسرائيلية في القدس، وعدم قبول حقّ العودة^(١٩).

في إجمال، تطرح الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية، وإن لم تعلن ذلك، موقفًا يمنع فعليًا إقامة دولة فلسطينية، ولا يحمل أيّ أجوبة للحقوق الطبيعية والشرعية للشعب الفلسطيني؛ وبذلك فهي تلغي أيّ احتمال للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وجلّ ما تسعى له أغلب الأحزاب هو الحفاظ على الوضع الراهن، مع محاولة تغيير للجغرافية والديموغرافية، من دون دفع ثمن سياسي أو أممي، من خلال عودة شكلية إلى المفاوضات.

وفي الجانب الاقتصادي، تفيد متابعة البرامج الاقتصادية للأحزاب الرئيسية أن جميع الأحزاب التي دخلت في الائتلاف الحكومي (الليكود - بيتنو، والقائمة - تسيبي ليفني، ويوجد مستقبل، والبيت اليهودي) تعتمد النظام الاقتصادي الليبرالي - اقتصاد السوق، وإن طالب بعضها بترويضه. ونجد أن الأحزاب الرئيسية تتفق على أهمية التعامل مع التشوهات في تطبيق نظام السوق الحرة؛ مثل، ارتفاع الأسعار وتأكل القدرة الشرائية للطبقات الوسطى والضعيفة. وتعتمد في الوقت نفسه حلولًا مشتقةً من نظام السوق الحرة؛ مثل زيادة النمو الاقتصادي الكفيل برفع الدخل ومستوى المعيشة لجميع الشرائح، وتقليص الاحتكارات في السوق والمزيد من اللبرلة وكشف الأسواق الإسرائيلية، ورفع مشاركة الطبقات الضعيفة بسوق العمل.

وترى تلك الأحزاب أن حلّ المشكلات الأساسية للطبقات الوسطى لا يكمن في عودة الدولة إلى إدارة الاقتصاد، أو دولة الرفاه، بل في تعميق تحرير الأسواق من جهة، وعدم تمويل فئة اليهود المتدينين، وفي إشراكهم في "حمل العباء" الاقتصادي والعسكري. فعلى سبيل المثال، جاء في البرنامج الاقتصادي للبيت اليهودي أن الحزب يدعم "الاقتصاد الحر الحساس اجتماعيًا"، وأنّ دولة إسرائيل تمتاز بأنها نموذج لـ "نجاح اقتصادي" غير مسبوق. وعلى الرغم من ذلك، ثمّة شريحة واسعة من غير المستفيدين من النجاح والازدهار الاقتصادي القائم^(٢٠).

أما حزب يهودي مستقبل فيقول في الجانب الاقتصادي: "إنّ الرؤية الاقتصادية الاجتماعية الأنسب هي تلك التي تحسن الدمج بين السوق الحرة التي تعمل على ضمان أوضاع تنافسية من جهة، وضرورة حماية

١٥ البرنامج السياسي لحزب العمل في انتخابات الكنيست التاسعة عشرة، ١٢/١٢/٢٠١٢، على الرابط:

<http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/index.asp>

١٦ انظر في الموقع الرسمي لحزب البيت اليهودي، على الرابط:

<http://www.baityehudi.org.il/main/principles#3>

١٧ انظر في الموقع الرسمي لحزب يهودي مستقبل، على الرابط:

http://www.yeshatid.org.il/sites/atid/UserContent/files/matza_for_screen.pdf

١٨ البرنامج السياسي لحزب العمل في انتخابات الكنيست التاسعة عشرة.

إنَّ التحولات التي عُرضت، والتي توَّضح التقارب في البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الرئيسية في محور هوية إسرائيل، ومحور القضية الفلسطينية والاستيطان، من جهة، وبوادر التصدع في مكانة الأحزاب الدينية المتشددة والمجتمع المتدين من جهة أخرى، بناءً على مفاهيم تطور الخريطة الحزبية الإسرائيلية، ليست بسيطةً. فالتوافق والتصدع السياسيان يعكسان تغييراً عميقاً في الأيديولوجيات والقناعات الأساسية التي تعرفها المنظومة الحزبية في إسرائيل، وملامح الهوية الجماعية ومواصفاتها، وتحولاتٍ في موازين القوى بين الأحزاب. والسؤال الذي يُطرح في هذا السياق هو: هل انعكست هذه التغييرات على مواقف المجتمع الإسرائيلي؟ أي هل تترجم مواقف المجتمع الإسرائيلي التوافق من جهة، والتصدع من جهة أخرى؟ وهل أثَّرت هذه المواقف في أنماط التصويت بالنسبة إلى الانتخابات الأخيرة؟

سوف نحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في الفقرات التالية؛ من خلال مراجعة مواقف المجتمع الإسرائيلي قبيل كلِّ معركة انتخابية، في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣، كما جاءت في استطلاع رأي عامٍّ يُنفَّذ قبل كلِّ انتخابات إسرائيلية، ويحتوي على محاور ثابتة تترجم بنود التوافق والتصدع السياسيين المقترحين في هذه الدراسة. ثمَّ نحلل مواقف الناخب الإسرائيلي في الانتخابات الأخيرة وفقاً لنِيات التصويت؛ لنبحث عن أوجه التشابه والاختلاف في مواقف ناخبي الأحزاب الرئيسية.

تحول في مواقف المجتمع الإسرائيلي

نراجع في هذا القسم من الدراسة مواقف المستجيبين في عدد من المحاور الأساسية، قبيل كلِّ المعارك الانتخابية التي جرت في إسرائيل في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣، والتي تترجم التوافق والتصدع الجديدين في المجتمع الإسرائيلي. وهذه المحاور هي: هوية دولة إسرائيل، والقضية الفلسطينية والاستيطان، والمحور الاقتصادي. وقد جرى اختيار عام ١٩٩٢؛ لأنه يرمز إسرائيليّاً إلى بداية حقبة تحولٍ في الوعي والهوية، وفي تعريف المواطنة، وبداية عهد اقتصادي جديد، وبدء أوهام السلام. وستكون متابعة مواقف المجتمع الإسرائيلي من خلال تحليل لمعطيات استطلاعات رأي عامٍّ يُجرىها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية قبيل كلِّ معركة انتخابية، استناداً إلى عيّنات واسعة تمثّل جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي (لا يشمل البحث المجتمع الفلسطيني في إسرائيل)^(٢٥).

تمويل المتدينين، وحمل العبء الاقتصادي والعسكري، وأنَّ عدم دمج الحريديم في أسواق العمل سوف يؤثّر سلبياً ويُبطئ تحويل إسرائيل إلى دولة متطورة. ومن اللافت للانتباه أنَّ هذا الموضوع لم يكن ضمن جدول أيِّ حملة انتخابية في السابق، أو أنه لم يكن، على الأقل، بهذه الحدة. فقد كان ثانوياً مقارنةً بمواضيع أساسية؛ مثل المفاوضات مع الفلسطينيين، والسياسات الخارجية والأمنية.

وفي هذا الجانب، يقول حزب البيت اليهودي: "يجب العمل على دمج شريحة المتدينين في سوق العمل والخدمة (العسكرية أو المدنية) بالتدرج، من خلال إيجاد محفزات ملائمة"^(١٩). ويقترح حزب يوجد مستقبل كذلك "تغييراً جذرياً في نموذج الخدمة الوطنية، أو العسكرية، طارحاً ضرورة إيجاد محفزات جديّة للانخراط في صفوف الخدمة العسكرية، إضافةً إلى حلِّ مشكلة عدم انخراط جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي في صفوف الخدمة المدنية"^(٢٠). ويرى حزب القائمة - تسيبي ليفني، أيضاً، أنَّ اقتسام العبء مبدأً أساسياً، وأنه ضمان لمستقبل أمّني واقتصادي مستقر لدولة إسرائيل. ولذلك يجب تطبيق واجب خدمة الدولة إزاء كلِّ مواطن، من دون تمييز في الدين، أو الجنس، أو العرق^(٢١). ويقترح حزب العمل أيضاً تغيير الوضع القائم وزيادة عدد اليهود المتدينين في الجيش أو الخدمة الوطنية^(٢٢).

وعلى الرغم من أنَّ حزب الليكود يدعم رسمياً تغيير الوضع القائم بشأن الخدمة الوطنية بالنسبة إلى الشباب المتدين، فإنه كان يجد دائماً أسباباً لتأجيل الحسم في هذا الموضوع والتهرب من التزاماته؛ لأنه يرى في الأحزاب الدينية أو المتدينة شريكاً طبيعياً لحكومته في السابق. ثمَّ إنَّ حزب الليكود - بيتنو لم يتعهد في الحملة الانتخابية بفرض الخدمة الإلزامية على المتدينين، أو بإلغاء الهبات المالية والمخصصات التي تحصل عليها المدارس التوراتية، كما أنه لم يأتِ على ذكر موضوع اقتسام العبء في حملته الانتخابية^(٢٣). والجدير بالذكر أنَّ الخلافات بين مرشحات الائتلاف في فرض الخدمة الإلزامية استمرت حتى بعد تشكيل الحكومة الجديدة^(٢٤).

١٩ انظر في الموقع الرسمي لحزب البيت اليهودي، على الرابط:

<http://www.baityehudi.org.il/main/principles#17>

٢٠ انظر في الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل، على الرابط:

http://www.yeshatid.org.il/sites/atid/UserContent/files/matza_for_screen.pdf

٢١ خطيب، "شخصيات في السياسة الإسرائيلية: تسيبي ليفني...".

٢٢ البرنامج السياسي لحزب العمل في انتخابات الكنيست التاسعة عشرة.

٢٣ تسفي زينغر، "جديد في حزب الليكود: مجموعة ضغط لفرض الخدمة القومية أو العسكرية على المتدينين"، موقع نعنن ١٠، ٣١ / ٨ / ٢٠١٢، على الرابط:

<http://megafon-news.co.il/asys/archives/77055>

٢٤ يهونتان ليس، "لبيد يهدد: إن لم يتم إقرار قانون الخدمة الإلزامية للجميع، سوف تُحل الحكومة"، هآرتس، ٢٧ / ٥ / ٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.2030800>

٢٥ انظر جميع هذه الاستطلاعات في موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية الإلكتروني.

في إجمالٍ، نجد أنّ المجتمع الإسرائيلي منقسم في هذا الجانب. فنحو نصف السكان اليهود يعتقدون أنّ على الدولة إدارة الشؤون اليومية والعامّة لدولة إسرائيل، وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها. ولهذا المعطى أهمية من جهة أنّ نسبة المعارضة المؤكّدة لهذه المقولة، على الرغم من ارتفاعها ارتفاعًا طفيفًا في الأعوام الأخيرة، قد انخفضت على مدار السنوات. لذا، فإنّ المجتمع الإسرائيلي عام ٢٠١٣ يختلف إلى حدّ بعيد عن ذلك المجتمع عام ١٩٩٢.

الجدول (٢)

إدارة شؤون الحياة العامة وفقًا للشريعة اليهودية (%)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦	١٩٩٦	١٩٩١	
٢٢	٢٤	٢٩	٢٩	٣١	١٤	بالتأكيد نعم
٢٠	٢٢	٢٠	٢٠	٢٢	١٥	أعتقد ذلك
٣٠	٢٧	٣١	٢٤,٥	٢٤,٥	٣٢	لا أعتقد
٢٥	٢٦	١٩,٥	٢٦	٢٢,٥	٣٩	بالتأكيد لا

يرجع استقرار دعم إدارة شؤون الدولة، وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها، إلى ارتفاع نسبة التدين في المجتمع الإسرائيلي. فقد ارتفعت نسبة المستجيبين الذين قالوا إنهم يحافظون كلّ الشعائر الدينية اليهودية، أو على قسم كبير منها إلى نحو ٣٢٪ عام ٢٠١٣، مقابل ٢٥٪ عام ١٩٩٢. أمّا من يقولون إنهم لا يحافظون بتاتًا على الشعائر الدينية، فقد انخفضت نسبتهم من ٣٠٪ عام ١٩٩٢ إلى ٢٠٪ عام ٢٠١٣.

الجدول (٣)

تدين المجتمع الإسرائيلي (%)

٢٠١٣	١٩٩٢	
١١,٢	٩,٠	يحافظ على كلّ الشعائر الدينية
٢٠,٣	١٦,٥	يحافظ على القسم الأكبر منها
٤٨,٠	٤٣,٠	يحافظ على قسم صغير منها
٢٠,٠	٣٠,٠	لا يحافظ على أيّ قسم منها

هوية الدولة ووظائفها

تُثار بشأن استطلاعات الرأي في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣، عدّة أسئلة توضح مواقف المستجيبين من هوية دولة إسرائيل ووظائفها. وتتعلّق هذه الأسئلة بتحديد أهمّ قيمة تمثّلها دولة إسرائيل من وجهة نظر المستجيبين، من بين أربع قيمٍ مقترحة، هي: أغلبية يهودية في الدولة، وأرض إسرائيل الكاملة (من البحر إلى النهر)، والديمقراطية والمساواة في الحقوق بين جميع المواطنين (ضمنهم العرب)، والسلام مع احتمالٍ منخفضٍ للحرب.

وتُبين النتائج ارتفاعًا في قيمة أهمية الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠١٣، مقابل انخفاض في أهمية السلام قيمةً عليا في الأعوام الأخيرة، مقارنةً بعام ١٩٩٢ (الجدول الأول). فعام ١٩٩٢، قال ٤٠٪ من المستجيبين إنّ السلام هو أهمّ قيمة يجب بلوغها، مقابل ٢٨٪ من المستجيبين قالوا إنّ أهمّ قيمة هي الحفاظ على أغلبية يهودية. وعام ٢٠٠٩ عدّ ٣٣٪ من المستجيبين أنّ أهمّ قيمة هي الحفاظ على أغلبية يهودية، مقابل ٣٦٪ رأوا أنّ السلام هو أهمّ قيمة، و٣٣٪ عام ٢٠١٣؛ وذلك على الرغم من أنّ السلام المقصود إنما هو بحسب المفاهيم الإسرائيلية.

الجدول (١)

ما هي أهمّ قيمة من بين القيم الأربع (%)؟

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦	١٩٩٦	١٩٩١		
٣٢	٣٣	٣٦	٣٠	٢٦	٣٧	٢٨	أغلبية يهودية بالدولة
٨	١٠	١٢	١٠	٨,٥	١١	١٤	أرض إسرائيل الكاملة
٢٥	١٩	٢٠	١٨	٢٧	١٨	١٨	الديمقراطية
٣٣	٣٦	٣١	٤١	٣٨	٣٣	٤٠	السلام

يتناول السؤال الثاني مواقف المستجيبين المتعلقة بدعم المقولة "إنّ على الحكومة إدارة شؤون البلاد العامة وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها". ويتضح من نتائج الاستطلاعات أنّ التحول الأساسي حصل في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٦٦، حين ارتفعت نسبة المستجيبين الذين يؤيدون إدارة الحياة العامة بحسب تقاليد الديانة اليهودية من ٣٠٪ إلى ٥٣٪. لكن منذ عام ١٩٩٦ حدث استقرار في نسبة الدعم (نحو ٥٠٪)، مع تراجع طفيف في الأعوام الأخيرة (٤٦٪ عام ٢٠٠٩، و٤٢٪ عام ٢٠١٣).

القضية الفلسطينية والاحتلال

تتبي استطلاعات الرأي بإمكان فحص مواقف المستجيبين في محور القضية الفلسطينية والاحتلال والاستيطان. ومن بين الأسئلة التي يشملها استطلاع الرأي العام في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٩، سؤال لم يُطرح عام ٢٠١٣، وهو متعلق بمواقف المستجيبين من مبدأ الأرض مقابل السلام. ويطلب هذا السؤال من المستجيبين اختيار إجابة من بين أربعة احتمالات، هي: على إسرائيل أن توافق بكل تأكيد على إرجاع أراضٍ مقابل السلام، وعليها أن توافق على ذلك، وعليها أن تعارض ذلك، وعليها أن تعارض ذلك بالتأكيد.

ويتضح من النتائج المعروضة في الجدول (٤) أنه لم يكن ثمة إجماع إسرائيلي يتضمن موافقةً مؤكدةً على إرجاع أراضٍ مقابل السلام في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٩، وأن أغلب المستجيبين (نحو ٥٠٪) يُفضل اعتماد موقف وسطي. وقد كانت أكبر نسبة دعم لإرجاع الأراضي قُبلت انتخابات عام ١٩٩٩. أما في انتخابات عام ٢٠٠٩ - ولا سيما بعد التحولات التي نتجت من حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، والحرب على غزة عام ٢٠٠٨، وإخفاق سياسة الانسحابات الأحادية. فقد بلغ دعم هذا المبدأ أدنى نسبة (٨٪) يوافقون بكل تأكيد و(٣٥٪ يوافقون). ويمكننا القول إن معادلة السلام مقابل أراضٍ تراجعت إسرائيليًا إلى حد بعيد.

الجدول (٤)

إرجاع أراضٍ مقابل السلام (%)

٢٠٠٩	٢٠٠٦	٢٠٠٣	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٢	
٢٦	٢٥,٤	٢٢,٦	٢١,٩	٢١,٨	٢٤,٨	أعارض بشدة
٢٥	٢٠,١	٢٣,٣	١٤,٦	٢٠	٢٤,٢	أعارض
٣٥	٣١,٨	٣٥,٦	٢٩,٥	٢٨	٢٠	أوافق
٨	٢٢,٧	١٨,٥	٣٣,٩	٣٠,٢	٣٠	أوافق بشدة

نتبين أن المجتمع الإسرائيلي لا يعارض إقامة دولة فلسطينية، مقابل تراجع تأييد مبدأ الأرض مقابل السلام. ففي هذا الشأن، يُسأل المستجيب عن موقفه من المقولة: على دولة إسرائيل الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاق سلام شامل. وتشير المعطيات إلى تراجع في نسبة المعارضين لهذه المقولة في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣، كما يتضح ذلك من خلال الجدول (٥).

الجدول (٥)

الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار اتفاق سلام شامل (%)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٦	٢٠٠٣	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٢	
١٧,٧	١٨,٠	٢١,٩	١٤,١	١٤,٥	١٦,٦	١٠	بالتأكيد نعم
٥٢,٠	٣٢,٠	٤١,٠	٣٣,٧	٣٩,٥	٣١,٧	١٩	أعتقد ذلك
١٣,٨	١٤,٠	١٥,٤	٢٩,٣	٢٦,٤	٢٤,١	٢٣	لا أعتقد ذلك
٢٦,٦	٢٩,٠	٢١,٧	٢٢,٩	١٩,٥	٢٧,٦	٤٧	بالتأكيد لا

وفقًا للنتائج المبيّنة، نرى أن نحو ٧٠٪ من المستجيبين عارضوا عام ١٩٩٢ فكرة إقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاق سلام شامل، في حين صار أغلبهم يقبلها عام ٢٠١٣ (نحو ٧٠٪). وقد بدأ هذا التحول منذ عام ١٩٩٦، حين صار شعار إقامة دولة فلسطينية بالشروط الإسرائيلية أمرًا مقبولًا. لكن هذه الموافقة يجب ألا تُضلل القارئ. لذا، علينا ربطها بالشروط الإسرائيلية المعهودة نحو: إبقاء كتل استيطانية، وعدم إرجاع القدس، وتنازل الفلسطينيين عن حق العودة.

من الواضح، إذن، أن الجمهور الإسرائيلي - على غرار الأحزاب الرئيسية - يوافق على إقامة دولة فلسطينية نظريًا فقط، من دون ترسيخ لها على الأرض. فأغلبية المستجيبين ترفض، كما سنوضح ذلك في الجدول (٦)، إزالة جميع المستوطنات القائمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو الموافقة على تقسيم القدس، وهو ما يُعبر عن تناقض إضافي إزاء الموقف العليي الموافق على إقامة دولة فلسطينية.

وعلى الرغم من اختلاف البيئة السياسية والأمنية، واختلاف هوية الحزب الحاكم، وبمعزل عن الوضع الدولي أو الإقليمي، نجد على مدار الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣، رفضًا كبيرًا من المجتمع الإسرائيلي لإزالة المستوطنات، أو على الأقل إجماعًا متعلقًا بإبقاء كتل استيطانية كبيرة تحول دون خلق تواصل جغرافي في مناطق السلطة الفلسطينية. وقد كانت أعلى نسبة دعم لإزالة مستوطنات، قُبلت انتخابات عام ١٩٩٢، هي ٢٩,١٪؛ بسبب ربط المساعدات الاقتصادية الأميركية المتمثلة باستقبال مهاجرين كثيرين من روسيا بوقف البناء في المستوطنات. وكانت أدنى نسبة دعم لإزالة المستوطنات في استطلاع عام ٢٠١٣. وقد بلغت ١١٪ من مجموع المستجيبين. ونرى أن القسم الأكبر من المستجيبين يوافق على إزالة المستوطنات الصغيرة النائية مع الإبقاء على الكتل الكبيرة، وهو أمر يُصب في صلب الإجماع الإسرائيلي، ويتوافق مع برامج الأحزاب الرئيسية التي تنافست في الانتخابات الأخيرة.

يمكننا القول إنَّ هذه المواقف تعكس التقارب الموجود في برامج الأحزاب الرئيسية التي تنافست في الانتخابات الأخيرة، كما وضحتنا ذلك في القسم السابق. وفي هذا السياق نتساءل: هل كانت ثمة فروق في مواقف ناخبي الأحزاب الرئيسية المتنافسة في الانتخابات الأخيرة في هذه المحاور؟ وللإجابة عن هذا السؤال، سوف نحلل في الفقرات التالية مواقف ناخبي الأحزاب المتنافسة في هذه المحاور قبل انتخابات ٢٠١٣، كما جاءت في استطلاع الرأي العام.

انتخابات ٢٠١٣: إجماع وتصدُّع

هوية دولة إسرائيل ووظائفها

نتناول في هذا المحور أجوبة المستجيبين، وفقًا لنيّات التصويت، عن أربعة أسئلة واردة في الاستطلاع تعكس مواقف المستجيبين من المركّب اليهودي في تعريف الدولة والمجتمع في إسرائيل. وفي البداية نعرض مواقف مصوتي الأحزاب المختلفة في ما يتعلّق بأهمّ قيمة من القيم الأربع التي يجب أن تحافظ عليها دولة إسرائيل.

نجد أنّ نحو ٥٠٪ فقط من مصوتي حزب ميرتس، ونحو ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من مصوتي أحزاب العمل، ويوجد مستقبل، والقائمة، اختاروا قيمة الأغلبية اليهودية. وهذه النسبة ترتفع كلما انتقلنا إلى مصوتي أحزاب اليمين والأحزاب الدينية والملتدنة، مع العلم أنّ أحزاب اليمين والأحزاب الدينية والملتدنة، حازت مجتمعةً نحو ٦٠٪ من مجموع أصوات الناخبين (٧١ عضو كنيست). وهذا يعني أنّ جلّ المستجيبين اختاروا قيمة الأغلبية اليهودية، وأنّ مصوتي أحزاب الوسط والعمل، حتى في حال عدم اختيارهم إيّاها بنسبة عالية، اختاروا نحو ربع منهم بنسب أخرى. وفي ما يلي، نعرض مستويات اختيار "أغلبية يهودية"، بوصفها أهمّ قيمة، وفقًا لنيّات تصويت الأحزاب الرئيسية:

لقد كان السؤال الأول هو: في حال وجود تناقض بين القيم اليهودية وإسرائيل دولة مواطنيها، فماذا تفضل؟ وبناءً على هذا السؤال، يُطلب من المستجيب اختيار إجابة من ثلاثة احتمالات. فلاحتمال الأول هو مبادئ الدولة اليهودية في جميع الحالات. والثاني هو القيم اليهودية أحيانًا. والثالث هو مبادئ دولة كلّ مواطنيها دائمًا. أمّا بالنسبة إلى السؤال الثاني، فإنّ المستجيب يُسأل عن موافقته على القول: على الحكومة الإسرائيلية الاهتمام بإدارة الحياة العامة وفقًا لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها. وتراوح الأجوبة بين إجابة أولى، هي: طبعًا عليها

الجدول (٦)

إزالة المستوطنات الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة (%)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٦	٢٠٠٣	١٩٩٦	١٩٩٢	
٣٥,٧	٤١,٢	٣٧,٧	٣٠,٨	٣٥,٢	٢٧,٤	لا أوافق
٤٧,٦	٤٢,٦	٤٥,٦	٥٢,٦	٤٩,٦	٤١,٥	إزالة قسم من المستوطنات لأسباب أمنية وإبقاء كتل استيطانية كبيرة
١١,٠	١٢,٦	١٦,٨	١٦,٦	١٥,٢	٢٩,١	أوافق

تتناول الاستطلاعات، إضافةً إلى إزالة المستوطنات، الموقف من قضية "تنازل" إسرائيل عن الأحياء العربية في القدس الشرقية، وجعلها خاضعةً لسيطرة فلسطينية. وقد أدرج هذا السؤال في الاستطلاعات في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٣ فقط. لكننا سنُدرج هذا الموضوع ضمن تحليل مواقف المجتمع الإسرائيلي، بالنظر إلى علاقته الوثيقة بذلك.

ويتضح من المعطيات الواردة في الجدول (٧) أنّ أغلبية المستجيبين في استطلاع عام ٢٠١٣ عارضوا هذا المبدأ (نحو ٥٧٪)، في حين عارضه ٤٨٪ عام ٢٠٠٦، وهو ما يعرّز ادعاءنا بشأن نموّ توافقٍ سياسي في المجتمع الإسرائيلي يعكس مواقف الأحزاب الرئيسية، من خلال محور القضية الفلسطينية والاحتلال والاستيطان.

الجدول (٧)

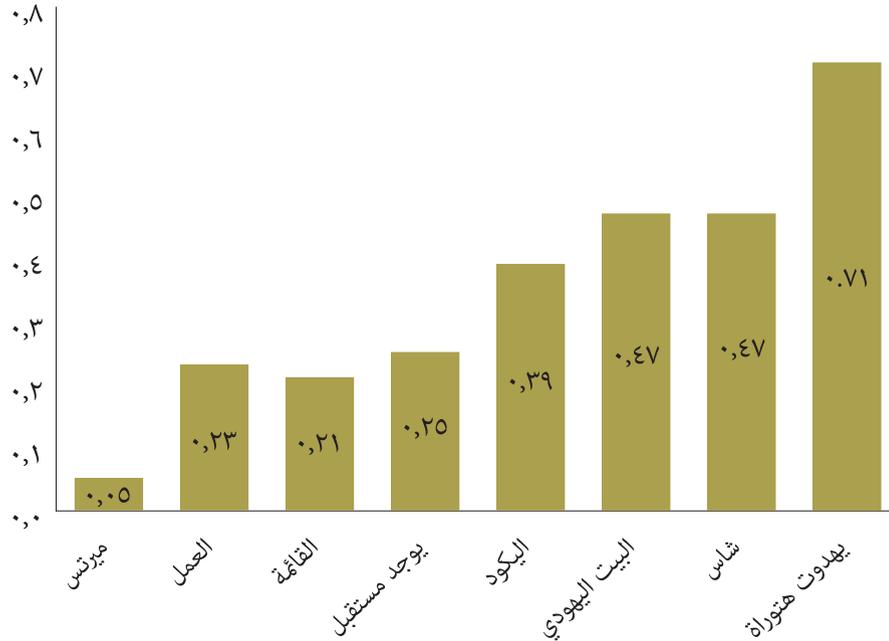
التنازل عن الأحياء العربية في القدس الشرقية (%)

٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠٠٦	
١١,٩	١٩,٢	٢٠,٣	أوافق بالتأكيد
٢٣,١	٢٢,٥	٣١,١	أوافق
٢٣,٧	٢٠,٠	٢٦,٢	عدم التنازل
٣٣,٩	٣١,٤	٢٢	عدم التنازل بالتأكيد

وفقًا للمعطيات المذكورة، نلاحظ ارتفاعًا في دعم المجتمع الإسرائيلي لمركبات يهودية الدولة والمجتمع، وارتفاعًا في مستويات تدين المجتمع الإسرائيلي. وبالتوازي مع ذلك، نلاحظ نموًا لمواقف سياسية أكثر تطرفًا تعكس في معارضة مبدأ إرجاع أراضٍ مقابل السلام، على الرغم من زيادة التوافق في مقولة إقامة دولة فلسطينية بالشروط الإسرائيلية؛ أي من دون تنازل عن المستوطنات والأحياء العربية في القدس. وتشكّل هذه المواقف البيئة السياسية الناظمة للحراك السياسي في إسرائيل، وهي تُحدّد السقف الأدنى للتوافق السياسي الممكن.

الرسم البياني (١)

دعم الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل بوصفها أهم قيمة وفقاً لنتائج التصويت (%)



الجدول (٩)

معدلات الإجابات وفقاً لنتائج التصويت

نتائج التصويت للحزب:	نتائج التصويت مع الفلسطينيين	التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين	إقامة دولة فلسطينية	إدراج أحياء عربية في القدس	مستقبل المستوطنات الإسرائيلية
ميرتس	١,٩	١,٢٨	١,٥٥	٢,٧٥	
العمل	٢,٠٣	١,٧٦	١,٩٣	٢,٢١	
القائمة	٢,٤٢	١,٩٩	٢,١	٢,١٢	
يوجد مستقبل	٢,٦٩	٢,١٥	٢,٤٨	١,٩٣	
اليكود	٣,١٥	٢,٩١	٣,٣٥	١,٥	
البيت اليهودي	٣,٥٥	٣,٢٥	٣,٥٢	١,٢٨	
شاس	٣,٥٧	٣,١٥	٣,٦٤	١,٢٧	
أحدوت هتورا (متدينون)	٣,٦٣	٣,٦	٣,٦٨	١,١١	

الجدول (٨)

معدل إجابات المستجيبين في محور هوية إسرائيل بحسب الحزب

نتائج التصويت للحزب	دولة مواظبتها، فهذا أفضل؟	في حال وجود تناقض بين القيم اليهودية وإسرائيل	الاهتمام بإدارة الحياة العامة وفقاً لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها	على الحكومة الإسرائيلية الاهتمام بإدارة الحياة العامة وفقاً لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها	المحافظة على شرائع الديانة اليهودية
ميرتس	٢,٨٠	٣,٥٦	١,٥٥		
العمل	٢,٢٣	٣,١٤	١,٨٦		
القائمة	٢,٢٦	٣,٠٤	١,٨٣		
يوجد مستقبل	١,٨٧	٣,٠٠	١,٧٨		
اليكود	١,٧١	٢,٤٨	٢,٢٥		
البيت اليهودي	١,٥١	٢,٠٨	٢,٨٥		
شاس	١,٣٣	١,٢	٣,٧٧		
أحدوت هتورا (متدينون)	١,١٦	١,٢٧	٣,٦٣		

لدى مصوتي حزب الليكود، ويرتفع ارتفاعاً أكثر لدى مصوتي حزب البيت اليهودي والأحزاب الدينية والمنتدنية. وكلما زاد التدين ودعم الهوية اليهودية كان المستجيب في الطرف اليميني والديني من المحور الحزبي في إسرائيل.

مواقف المستجيبين في محور القضية الفلسطينية والحلول

تتناول في هذا المحور مواقف مصوتي الأحزاب الرئيسية من القضية الفلسطينية والاحتلال والاستيطان، من خلال أربعة أسئلة متوافرة في الاستطلاع.

السؤال الأول هو: بحسب رأيك، هل يمكن التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين؟ وتدرج الإجابة عن هذا السؤال في سلم ذي درجات أربع؛ تبدأ بـ "أنا متأكد"، وتنتهي بـ "لا يمكن التوصل إلى ذلك بالتأكيد". أما السؤال الثاني، فهو: بحسب رأيك، هل على إسرائيل أن توافق على إقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاق دائم؟ وتراوح الإجابة عن هذا السؤال بين درجة أولى إن كانت الإجابة: طبعاً عليها أن توافق، ودرجة رابعة إن كانت الإجابة: بالتأكيد عليها ألا توافق. وأما السؤال الثالث، فهو: هل على إسرائيل أن توافق على إعادة أحياء عربية في القدس إلى الفلسطينيين؟ وفي هذه الحال تُدرج الإجابات ضمن أربع درجات؛ تتمثل أولها بدرجة أولى إن كانت الإجابة: "طبعاً عليها ذلك"، وبدرجة رابعة إن كانت الإجابة: "بالتأكيد لا". ويأتي السؤال الرابع بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. أما الإجابات عنه، فهي: يجب عدم إزالة أي مستوطنة (الإجابة الأولى)، أو تفكيك المستوطنات النائية الصغيرة (الإجابة الثانية)، أو تفكيك جميع المستوطنات (الإجابة الثالثة).

ويستعرض الجدول (٩) معدلات الإجابات عن الأسئلة المذكورة، وفقاً لنيّات تصويت المستجيبين. ويشير معدل إجابة المستجيبين، وفقاً لنيّات التصويت، إلى أنّ ناخبي حزب ميرتس وحزب العمل هم الأكثر تفاؤلاً بالتوصل إلى اتفاق سلام، مقارنةً بسائر الأحزاب (معدل الإجابات: من ١٠٩ إلى ٢). ويمكن أن نرى تقارباً بين مواقف مصوتي حزب القائمة ومصوتي حزب يوجد مستقبل في هذا الجانب؛ بالنظر إلى أنهم أقلّ تفاؤلاً من ناخبي حزب ميرتس والعمل. أما مصوتو حزب الليكود وسائر الأحزاب، فهم الأقلّ تفاؤلاً بشأن إمكان التوصل إلى اتفاق سلام.

ونحصل على التوجه نفسه بالنسبة إلى مواقف المستجيبين من السؤال عن إقامة دولة فلسطينية. فمصوتو حزب ميرتس، في ما يتعلّق

الاهتمام بذلك، وإجابة رابعة متمثلة بعدم الاهتمام في جميع الحالات. وأما السؤال الثالث، فيفحص مدى محافظه المستجيب على شرائح الديانة اليهودية (أي مستويات التدين)، وتراوح الأجوبة بين إجابة أولى، هي: لا أحافظ بتاتاً، وإجابة رابعة، هي: أحافظ على كلّ الشرائح الدينية. ويعرض الجدول (٨) معدلات الإجابة عن هذه الأسئلة وفقاً لنيّات التصويت (سُلمّ الإجابات كميّ ومُكّن من مقارنة المعدلات).

تشير معدلات إجابات مصوتي الأحزاب المختلفة إلى أنّ معدل مصوتي حزب ميرتس كان الأكثر دعماً لقيم دولة المواطنين، مقابل القيم اليهودية (معدل الإجابات ٢,٨)، مقارنةً بمصوتي الأحزاب الأخرى. وفي إجمالٍ، نجد أنّ مستوى الدعم قريب من وسط السلم المُكوّن من ٥ درجات. فحتى مصوتو ميرتس لا يعبرون عن موقف متطرف مُفضّل لقيم دولة المواطنين في حال وجود تناقض إزاء القيم اليهودية. وبعد مصوتي ميرتس، نجد مصوتي حزب العمل (٢,٣٣)، ومصوتي حزب القائمة (٢,٢٦)، وقد اختاراً موقفاً أقلّ من المتوسط يميل إلى تفضيل القيم اليهودية. في حين تميل الكفة لدى حزب يوجد مستقبل ومصوتي الليكود إلى خيار أقرب إلى تفضيل المبادئ اليهودية (١,٧١ و١,٨٧ على التوالي). وكان أدنى معدل لدعم قيم دولة المواطنين لدى مصوتي أحزاب اليمين (البيت اليهودي) والأحزاب الدينية (شاس) والمنتدنية (أحدوت هتورا) الذين يفضلون القيم اليهودية تفضيلاً واضحاً. والأبرز من ذلك أننا لا نرى مواقف شديدة التناقض بين مصوتي الأحزاب الرئيسية في ما يتعلّق بالقيم اليهودية أو المدنية، ماعدا حزب ميرتس والأحزاب الدينية؛ أي في أقطاب الطيف الحزبي.

وبالنسبة إلى مواقف المستجيبين من دور الحكومة في إدارة الحياة العامة، وفقاً لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها، نجد أنّ مصوتي حزب ميرتس يعارضون هذه المقولة بشدة، وأنّ مصوتي أحزاب العمل، والقائمة، ويوجد مستقبل، يعارضونها معارضةً متوسطةً. أما مصوتو الليكود، فيدعمونها دعماً متوسطاً، في حين يدعمها دعماً شديداً مصوتو البيت اليهودي ومصوتو الأحزاب الدينية والمنتدنية. وهكذا، يوجد في موضوع يهودية الدولة ووظائفها تقارب بين مصوتي أحزاب اليسار الصهيوني والوسط، وموقف وسطي يميل إلى دعم الهوية اليهودية لدى مصوتي الليكود، وإلى دعم أكبر لدى البيت اليهودي والأحزاب الدينية والمنتدنية.

تتبع هذه المواقف أيضاً من مستوى تدين ناخبي الأحزاب المختلفة؛ إذ نرى أنّ مصوتي أحزاب اليسار والوسط الأقلّ تديناً، يحافظون على شرائح الديانة اليهودية في حياتهم اليومية محافظةً أقلّ من مصوتي سائر الأحزاب. ويرتفع معدل الحفاظ على الشرائح اليهودية نسبياً

وفي ما يتعلّق بتقييم الأوضاع الاقتصادية في الدولة في الأعوام الأربعة الأخيرة، يقول مصوتو الأحزاب - ماعدا مصوتي حزب الليكود الحاكم ومصوتي حزب البيت اليهودي اليميني - إنّ الأوضاع الاقتصادية في الدولة قد تراجعت إلى حدّ بعيد في الأعوام الأربعة الأخيرة، وإن كان ثمة تفاوت ما في حدة التراجع.

عندما تنتقل إلى الأوضاع الاقتصادية الشخصية، تتغير الصورة، ونرى أنّ معدل التشاؤم ينخفض نسبياً. وتبيّن في هذا السياق أنّ مصوتي الأحزاب كافةً يرون، وإنّ بتفاوت ضئيل، أنّ أوضاعهم الاقتصادية الشخصية في الأعوام الأربعة الأخيرة لم تتغير كثيراً.

وبالتوازي مع هذه المواقف، نجد أنّ الاختلاف الأبرز بين مصوتي الأحزاب الرئيسية يتمثّل بمواقفهم من النظام الاقتصادي الرأسمالي، مقابل الاشتراكي الاجتماعي. ففي حين يتموضع مصوتو حزب ميرتس وحزب العمل على يسار السُّلم ويدعمون نظاماً اقتصادياً اجتماعياً، يتموضع مصوتو حزب الليكود والبيت اليهودي على الطرف المقابل مُفضّلين نظاماً رأسمالياً. أمّا مصوتو أحزاب الوسط، ولا سيما يوجد مستقبل والقائمة، فيميلون إلى موقفٍ وسطي، مع قليل من الأفضلية لدعم نظام اجتماعي اشتراكي. وهذا يعني أنّ في المحور الاقتصادي فروقاً في الاقتناع الاقتصادي بين المصوتين، وفروقاً في تقييم الأوضاع الاقتصادية في الدولة، من دون فروق جدية في تقييم الأوضاع الاقتصادية الشخصية.

مكانة الأحزاب والمجتمع المتدين

نتناول في هذا المحور مواقف المستجيبين، وفقاً لنتائج التصويت، تجاه تأثير الأحزاب والمجتمع المتدين في إسرائيل. وأوّل سؤالي استطلاع عام ٢٠١٣ في هذا السياق متعلّق بمدى موافقة المستجيبين على المقولة: "يجب فرض الخدمة العسكرية، أو المدنية - الوطنية، على المتدينين". أمّا السؤال الثاني، فهو مرتبط بمدى موافقة المستجيبين على سنّ "قانون يسمح بالزواج المدني في إسرائيل". وفي كلا السؤالين يدرج المستجيب موافقته على سُلّم من خمس درجات؛ تبدأ أولها بـ "غير موافق بتاتاً"، وتنتهي خامستها بـ "موافق موافقةً كليّةً".

توضح معدلات الإجابة عن السؤالين عدّة جوانب مهمة في مواقف المستجيبين من هذه القضايا، وتبدو أوجه الشبه والاختلاف بين مصوتي الأحزاب، على النحو الآتي:

بالموافقة على إقامة دولة فلسطينية، هم الأكثر تطرفاً، يليهم مصوتو حزب العمل، ثمّ - بتقارب كبير - مصوتو حزب القائمة، وحزب يوجد مستقبل. أمّا مصوتو الليكود وأحزاب اليمين والأحزاب الدينية، فهم أقلّ دعماً لهذه المقولة. فأكبر كتلة للمصوتين (أحزاب الوسط واليمين) لا تبدي تفاوتاً كبيراً بإقامة دولة فلسطينية، ولا دعماً واضحاً لهذه القضية. في حين تميل كتلة المصوتين الصغرى (ميرتس والعمل) إلى دعم إقامة دولة فلسطينية. وهذه المواقف تتكرر في الإجابة عن السؤال المتعلق بإرجاع أحياء عربية في القدس إلى الفلسطينيين.

أمّا بالنسبة إلى إزالة المستوطنات، فإنّ الأمر يختلف اختلافاً كبيراً؛ إذ نجد مصوتي حزب ميرتس يميلون إلى الموافقة على إزالة جميع المستوطنات، ونجد مواقف مصوتي حزب العمل، وحزب القائمة، وحزب يوجد مستقبل، متقاربة، وهي تميل إلى دعم إزالة المستوطنات الصغيرة النائية (بتفاوت بسيط). وأمّا المصوتون لفائدة حزب الليكود وسائر الأحزاب، فهم يعارضون إزالة المستوطنات، حتى النائية الصغيرة منها.

المحور الاقتصادي

نتناول في هذا المحور مواقف المستجيبين في عدّة جوانب اقتصادية تُؤثّر في أمّاط التصويت، استناداً إلى الأدبيات الإسرائيلية والعالمية؛ ومنها المواقف المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية في إسرائيل، وبأوضاع المستجيب نفسه، في الأعوام الأربعة الأخيرة (ما يعرف بالتصويت الاقتصادي Economic voting)؛ وذلك من خلال سؤالين، أولهما: ما رأيك في الوضع الاقتصادي للدولة في الأعوام الأربعة الأخيرة؟ وثانيهما: ما رأيك في وضعك الاقتصادي الشخصي في الأعوام الأربعة الأخيرة؟ وفي كلا السؤالين يمكن أن تكون الإجابة بـ "تحسّن كثيراً"، أو "تحسّن"، أو "لم يتغير"، أو "تغير إلى الأسوأ"، أو "ازداد سوءاً" (تُترجم الإجابة إلى درجة من سُلّم ذي خمس درجات؛ وأولها تعني "تحسّن على نحوٍ كبير"، وخامستها تعني "ازداد سوءاً").

وثمة أمرٌ إضافي يُؤثّر في أمّاط التصويت؛ وهو مدى دعم المستجيب لسياسة اقتصادية ليبرالية رأسمالية، أو اشتراكية اجتماعية. ويطلب السؤال المطروح في الاستطلاع من المستجيب أن يختار مقترحاً من المقترحات الآتية: الدعم الكامل لنظام رأسمالي (الإجابة الأولى)، أو تفضيل نظام يكون أميل إلى النظام الرأسمالي من الاجتماعي (الإجابة الثانية)، أو تفضيل نظام يكون أميل إلى النظام الاجتماعي أكثر من الرأسمالي (الإجابة الثالثة)، أو تفضيل نظام اشتراكي اجتماعي كامل (الإجابة الرابعة).

مصوتو الأحزاب الدينية والمتدينية مثل شاس وأحدوت هتورا ترفض رفضًا تامًا تغيير الوضع القائم، وتعارض فرض الخدمة العسكرية أو المدنية، كما تعارض إتاحة إمكان للزواج المدني في إسرائيل.

نجد تقاربًا كبيرًا في معدل إجابات مصوتي حزب العمل (٣,٣٩)، وحزب القائمة (٣,٤٩)، وحزب يوجد مستقبل (٣,٤٤)، والبيت اليهودي (٣,٣٦)، في دعم فرض خدمة عسكرية أو مدنية على المتدينيين. أمّا أعلى معدل دعم لفرض الخدمة العسكرية أو المدنية فكان في إجابات مصوتي حزب الليكود اليميني (٣,٦٢)، وحزب ميرتس اليساري (٣,٧٠).

وفي مسألة السماح بالزواج المدني، نجد موقفًا داعمًا متقاربًا لدى مصوتي أحزاب العمل، والقائمة، ويوجد مستقبل (نحو ٣,٤). في حين نجد دعمًا أكبر لدى مصوتي حزب ميرتس؛ بمعدل يرتفع إلى نحو ٣,٧٠، وينخفض لدى مصوتي حزب الليكود إلى نحو ٣,٠٥، ويتراجع بحدّة لدى ناخبي البيت اليهودي.

يمكن القول إنّ مواقف مصوتي الأحزاب غير الدينية أو المتدينية ليست داعمةً على نحو جارف لخفض تأثير الأحزاب الدينية والمجتمع المتدين، أو تغيير ما يُعرف إسرائيليًا بـ "اتفاقية الستاتوس - كوو" القائمة منذ بداية الخمسينيات، إنما تتعلق بمضمون التغيير. ونجد أنّ مصوتي أغلبية الأحزاب، ماعدا الأحزاب الدينية، يدعمون دعمًا مرتفعًا فرض خدمة عسكرية. في حين نجد فروقًا في مستويات الدعم عند الحديث عن الزواج المدني بين ناخبي اليسار، والوسط، واليمين. ونجد موافقةً مرتفعةً نسبيًا تدعم إتاحة الزواج المدني لدى مصوتي الأحزاب الواقعة على يسار الخريطة الحزبية الإسرائيلية؛ مثل ميرتس، والعمل، وأحزاب يمين الوسط غير الدينية؛ مثل حزب القائمة، ويوجد مستقبل، كما نجد موقفًا وسطيًا لدى مصوتي الليكود، وموقفًا معارضًا لدى مصوتي البيت اليهودي.

من ثمة نرى أنّ مصوتي الأحزاب تُعبّر أحيانًا عن مواقف متناقضة تجاه رغبتها في تغيير الوضع القائم؛ مثل مصوتي الليكود والبيت اليهودي الذين يُؤيدون فرض خدمة عسكرية، أو مدنية، على الشباب المتدينيين ويرفضون إتاحة زواج مدني؛ أي إنهم يرفضون تغيير ترتيبات الأوضاع الشخصية القائمة حاليًا وفقًا للديانة اليهودية. وفي ما نرى، يعود هذا الموقف إلى أنّ مصوتي الليكود والبيت اليهودي أكثر محافظةً وتدينًا من مصوتي اليسار، ويمين الوسط، كما يتضح ذلك في الرسم البياني (٢)، لكنهم ملتزمون المشروع الصهيوني وضرورة فرض خدمة عسكرية على المتدينيين لتحقيق مساواة في تحمّل الأعباء العسكرية

الجدول (١٠)

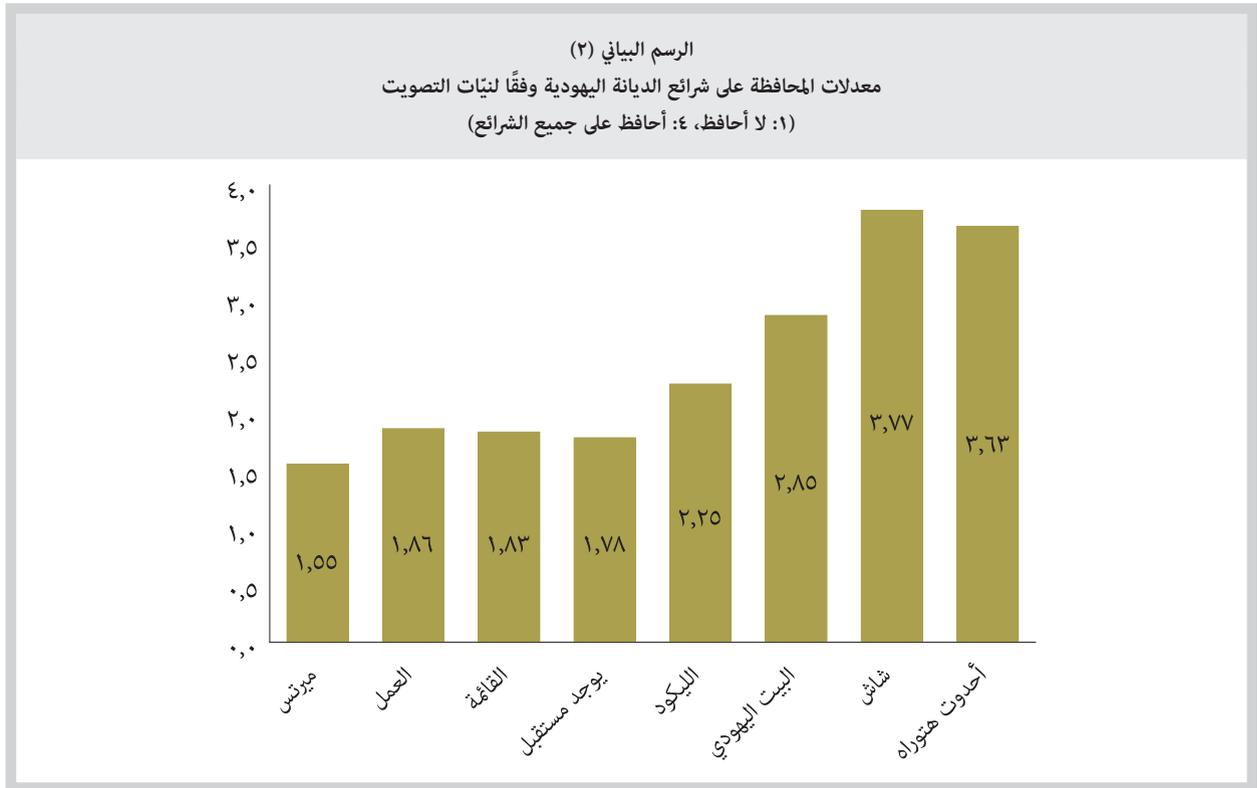
معدل مواقف المستجيبين في المحور الاقتصادي وفقًا لنيّات التصويت

الحزب	في الدولة	الوضع الاقتصادي الشخصي	مقابل نظام رأسمالي اقتصادي اجتماعي نظام
ميرتس	٤	٣,٢	٣,٣٣
العمل	٣,٧٧	٣,٢٥	٣,٣٢
القائمة	٣,٩١	٣,٣٣	٢,٨٦
يوجد مستقبل	٣,٧٦	٣,٢٩	٢,٨٣
الليكود	٣,٠٤	٢,٨٩	٢,٥١
البيت اليهودي	٣,١٢	٣,٠٣	٢,٧٤
شاس	٣,٨٢	٢,٩٤	٣
أحدوت هتورا	٣,٧٤	٣,١٢	٣

الجدول (١١)

معدلات الإجابة عن أسئلة مكانة المجتمع والأحزاب المتدينية وفقًا لنيّات التصويت

الحزب	فرض خدمة على المتدينيين	الزواج المدني
ميرتس	٣,٧٠	٣,٧
العمل	٣,٣٩	٣,٣٤
القائمة	٣,٤٩	٣,٤٤
يوجد مستقبل	٣,٤٤	٣,٣٨
الليكود	٣,٦٢	٣,٠٥
البيت اليهودي	٣,٣٦	٢,٦٢
شاس	١,٩٣	١,٦٧
أحدوت هتورا	٢,٢٩	١,٧٤



بالتيارات الدينية المتزمتة (الحريديم)، وموضوع إشراك الشرائح المتدينة في سوق العمل، والخدمة العسكرية، وإمكان الزواج المدني. فقد وجدنا أنّ أحزاب يسار الخريطة السياسية الإسرائيلية (ميرتس والعمل)، وأحزاب وسط هذه الخريطة (يوجد مستقبل، والقائمة)، وحزب البيت اليهودي على يمينها، تطالب بتغيير الوضع القائم، وإشراك المتدينين في الخدمة العسكرية أو المدنية. في حين أنّ حزب الليكود - بيتنو لم يطرح ذلك في الحملة الانتخابية؛ لأسباب تكتيكية متعلّقة بالحفاظ على علاقته بالأحزاب الدينية والمتدينة، وقد عارضته الأحزاب الدينية والمتدينة معارضةً واضحةً.

وأظهرت مراجعة مواقف المجتمع الإسرائيلي في الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٣ وجود بعض التحولات في المحاور المبسوطة، وهي تقع تحت سقف الخطاب النيوصهيوني الجديد.

وفي محور هوية الدولة ووظائفها، وجدنا ارتفاعاً في أهمية الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل، مقابل انخفاض في أهمية السلام بوصفه قيمةً عليا، ووجدنا كذلك استقراراً في دعم إدارة شؤون الحياة اليومية، وفقاً لتقاليد الديانة اليهودية وعاداتها، وتراجيحاً في الرفض المطلق لهذا الاقتراح، بالتوازي مع ارتفاع مستويات التدين في المجتمع

والاقتصادية، ولا يرون في ذلك تناقضاً مع يهودية الدولة. واستناداً إلى اقتناع المستجيبين، لا يعني دعم فرض خدمة عسكرية موافقةً بالضرورة على المساس بإدارة الدولة وفقاً للشريعة اليهودية، أو حتى بالملكون اليهودي لطابع الدولة.

خاتمة

ادعى هذا البحث أنّ نتائج الانتخابات الأخيرة في إسرائيل تعكس نمواً اجتماعياً سياسياً نيوصهيونياً جديداً من جهة، وبروز تصدعات جديدة من جهة أخرى. وقد دعمت هذا الادعاء مراجعة البرامج الانتخابية للأحزاب الرئيسية المشاركة في الانتخابات الأخيرة في هذه المحاور، ومواقف المجتمع الإسرائيلي في العقد الأخيرين، ومواقف ناخبي الأحزاب الرئيسية في الانتخابات الأخيرة أيضاً.

ودعمت متابعة البرامج الانتخابية للأحزاب الرئيسية ادعاء نمواً توافقياً سياسياً في ثلاثة محاور أساسية، هي: تعريف دولة إسرائيل وهويتها، ومحور القضية الفلسطينية والاستيطان، ومحور السياسات الاقتصادية. كما دعمت بروز تصدع جديد متعلق بعلاقة الدولة

وسطية تميل نسبيًا إلى يمين المحور السياسي، مقابل مواقف معتدلة لدى مصوتي أحزاب اليسار، ويسار الوسط، وهم الفئة الصغرى.

تُشكّل هذه المواقف المناخ السياسي العام الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وهي التي تُحدّد سقّف مواقف مصوتي الأحزاب المختلفة. ويمكن القول، وفقًا لهذه النتائج، إنّ الاستنتاج الأبرز في ما يتعلّق بالاستيطان والمفاوضات مع السُلطة الفلسطينية، هو أنّ مواقف المجتمع وبرامج الأحزاب تُعزّز خيار فرض سياسية الأمر الواقع والحفاظ عليه، على الرغم من وجود تفاوت بين مواقف مصوتي الأحزاب المختلفة في الانتخابات الأخيرة. فنسبة المستجيبين التي تعتمد مواقف سياسية أقلّ تطرفًا ويمينيةً، والتي تميل إلى المواقف السياسية التقليدية لليسار الصهيوني التقليدي، ليست إلّا نسبةً قليلةً.

في مثل هذه الأجواء، يبدو أنه من الصعب تحقيق أيّ تغيير في سياسات الحكومة الإسرائيلية، وفي مواقفها من الحلول المقترحة بشأن القضية الفلسطينية والاحتلال، وبشأن هوية دولة إسرائيل وطبيعتها، بل إنّ الأمور تشير إلى أنّ ما كان سوف يكون. من أجل ذلك نتوقّع أنّ نتائج الانتخابات المقبلة المزمع إجراؤها في آذار/ مارس ٢٠١٥ لن تُغيّر كثيرًا في المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل.

الإسرائيلي. إلا أنّ الأمر الأبرز في سياق مُوِّ توافقٍ جديدٍ كان في محور القضية الفلسطينية والاحتلال والاستيطان؛ إذ وجدنا انخفاضًا في دعم مبدأ الأرض مقابل السلام، وارتفاعًا في دعم مقولة إقامة دولة فلسطينية، مع ارتفاعٍ في رفض إزالة المستوطنات، ورفضٍ لإرجاع أحياء عربية في القدس الشرقية.

ويمكن تعريف التحولات في مواقف المجتمع الإسرائيلي، بدايةً من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠١٣، بأنها انحراف نحو اليمين المتدين، أو الديني، وانتشار لخطاب التيار النيوصهيوني. وقد شكّلت هذه التحولات البيئة والمناخ السياسيّ اللذين جرت فيهما انتخابات عام ٢٠١٣، ووضعت حدود المواقف السياسية والأطرايح الحزبية. وأظهرت متابعة مواقف مصوتي الأحزاب الرئيسة المشاركة في الانتخابات في هذه المحاور تفاوتًا في مواقف مصوتي الأحزاب المختلفة أحيانًا، وتفاوتًا لدى مصوتي الحزب ذاته في محاور مختلفة أحيانًا أخرى، ووضّحت أنّ المجتمع الإسرائيلي ينقسم بحسب المواقف إلى عدّة فئات، وأنّ المواقف ملائمةً لأنماط التصويت، وأنّ أكبر تلك الفئات التي تعتمد مواقف يمينيةً محافظةً، وتصوّت لأحزاب اليمين متمثلةً بمصوتي الأحزاب الدينية والمتدينة الذين يعتمدون مواقف أكثر تطرفًا. في حين يعتمد مصوتو أحزاب يمين الوسط، بوجهٍ عامٍّ، مواقف